مقدمة

تقف النظريات الاقتصادية عاجزة أمام المتغيرات المتلاحقة التى أحدثتها ثورة الاتصالات والمعلومات فى الاقتصاد الدولى، وإذا أضفنا إلى ذلك هشاشة النظام الاقتصادى العالمى وانتقال عدوى الأزمة بين الدول وفشل سياسات «الأصولية الاقتصادية» (دعه يفعل - دعه يمر)، فإننا ندرك مدى الحيرة التى تواجه - فى الوقت الراهن - راسمى السياسات الاقتصادية فى الدول النامية.

وفى كل الأحوال ورغم هذه الإشكالية، فلن تتحقق فرص لتنمية حقيقية فى مصر دون أن ترتكز على عناصر القوى الذاتية من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

المحور الأول :

استراتيجية للتنمية تحقق التوازن الدقيق بين متطلبات الأمن القومى ومتطلبات الأجيال القادمة وبين المتطلبات العاجلة للمواطنين أى التوازن فى السياسات الاقتصادية الخاصة بالدفاع والاستثمار والاستهلاك.

المحور الثانى :

المعرفة بمعناها الثقافى الواسع، فلقد عانى مجتمعنا من تهتك فى طبقته الوسطى التى كانت تفرز علماء وقيادات مصر الفكرية

والسياسية والاقتصادية، وهذه الطبقة هى التى كانت منبع المعرفة ومنبع الثقافة ومنبع القيم المتوازنة، والمطلوب إعادة فاعليتها وتوسيع قاعدتها الاقتصادية بعد أن سقط قطاع منها فى القاع وارتفع بعضها إلى أعلى، وهو الخلل الذى يؤثر على المعرفة فى مصر.

المحور الثالث :

التنظيم أى إقامة مؤسسات للدولة ومؤسسات وسيطة بين الدولة والسوق على درجة عالية من التنظيم والانضباط، فنحن بحاجة إلى اقتصاد سوق مؤسسى واجتماعى للتعامل مع ظاهرة وواقع العولمة.

إن بناء المستقبل والارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصرى سيعتمدان على الدعائم التى يوفرها «اقتصاد قوى ومعرفة قوية وتنظيم قوى» ، هذا هو التحدى الحقيقى، وما هذا الكتاب إلا محاولة للبحث فى عناصر ومقومات تلك القوى من خلال رصد لأوضاعنا الاقتصادية وتأثرها بالمتغيرات الدولية.

شريف دلاور

الإسكندرية فى ٢٢ يناير ٢٠٠٢